

دعوى

القرار رقم (VD-290-2020) |
الصادر في الدعوى رقم (V-8855-2019) |

لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

دعوى - قبول شكلي - مدة نظامية - عدم التزام المدعية بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر موضوع الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن إعادة التقييم للربع الثالث من عام ٢٠١٨م لأغراض ضريبة القيمة المضافة - دلت النصوص النظامية على أنه عند رفع الدعوى يجب أن تستوفي صيغتها موضوع الدعوى وما يطلبه المدعي وأسانيده - إذا لم يقم المدعي بتحرير دعواه على نحو وافي تتنفي معه الجهة والإبهام والغموض في المدعى به يجعل الدعوى كأن لم تكن - طلبت الدائرة من المدعي تحرير دعواه بشكل واضح حتى يتضمن لها النظر في طلباته والفصل فيها. مؤدي ذلك: اعتبار الدعوى كأن لم تكن - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٢)، (٨) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إنه في يوم الأحد (١١/١٤٤٢هـ) الموافق (٣٠/٠٨/٢٠٢٠م)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (V-8855-2019) بتاريخ ١٣/١١/٢٠١٩م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (...) أصالة عن نفسه بموجب هوية وطنية رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافه على إعادة التقييم للربع الثالث من عام ٢٠١٨م لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

وحيث أوجزت المدعي عليها ردها في أنه: «أولاً: الدفع الشكلي: قام المدعي بتقديم طلب مراجعة لدى الهيئة على الفترة الضريبية محل الاعتراض، ونتيجة لعدم استيفائه متطلبات رفع الاعتراض؛ فقد تم إلغاء الطلب آلياً، وعلى أثر ذلك لم يصدر قرار من الهيئة بحال تلك الفترة محل الاعتراض، وكما هو معلوم أنه وفقاً للقواعد العامة للتظلم من القرارات الإدارية، فإنه يجب على المدعي ابتداءً التقدم باعترافه لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل قبل تقديم دعواه للأمانة العامة للجان الضريبية، لاسيما أن الهيئة في قرارها الصادر بشأن عملية إعادة التقييم قد أشعرته بتقديم طلب مراجعة على نتيجة عملية التقييم عبر التواصل مع الهيئة وتقديم الأدلة المطلوبة، وذلك خلال المدة المنصوص عليها بالإشعار، وهذا الإجراء يتفق مع المبدأ المستقر في القانون الإداري والذي يلزم ذوي شأن بالتظلم لدى جهة الإدارة ابتداءً «التظلم الرئاسي». كما أن المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على أنه: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة يومناً من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»، وحيث إن قرار إعادة التقييم لا يعدّ كقرار العقوبة الذي يجب التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة، بل إنه يعدّ قرار يخضع لصلاحية الهيئة المنوط بها بصفتها الجهة الإدارية المشرفة على تحصيل الضريبة. فضلاً عن ذلك فالمادة (٥٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على أنه: «...، تتولى الهيئة مسؤولية إدارة وفحص وتقدير وتحصيل الضريبة، ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما تراه من إجراءات». كما أن المادة (٢٦) من نظام ضريبة القيمة المضافة أكدت على أحقيّة الهيئة في إجراء إعادة التقييم الضريبي للخاضع للضريبة وإجراءات الاعتراض عليه، وكما أنه في ظل غياب النص يتم الرجوع للمبادئ العامة للمرافعات ذات العلاقة، حيث إن التظلم في مفهوم قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم هو: إلزام صاحب الشأن قبل رفع الدعوى بتقديم طلب، أو التماس، إلى الجهة الإدارية بهدف إعادة النظر في قرارها الذي ينابع في مشروعيته. وبناءً على ما تقدم، فقد حددت الهيئة في إشعار التقييم المرسل للخاضعين للضريبة ضرورة تقديم طلب مراجعة أمام الهيئة. وهذا - وبالتالي - يجعل رفع الدعوى أمام الأمانة قبل استيفاء هذا الإجراء معيناً شكلاً. ثانياً: الطلبات: بناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً.

وفي يوم الأربعاء ٢٢/١٢/١٤٤١هـ انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة (...) أصالةً عن نفسه بموجب هوية وطنية رقم (...), ومشاركة ممثل المدعي عليها (...), وقد طلبت الدائرة من المدعي تقديم صحيفة دعوى عن الفترة محل الاعتراض مؤيدة بطلباته، على أن تودع لدى اللجنة، وعلى المدعي عليها أن تقدم جوابها قبل موعد الجلسة بيومنين على الأقل. وقد عقبت المدعي عليها بأنها تتمسك بالدفع الشكلي الذي يتعلّق بفوائد مدة سماع الدعوى. وقررت الدائرة تأجيل موعد نظر الدعوى لجلسة يوم الأحد ٣٠/٠٨/٢٠٢٠م.

الساعة ٣م. وفي اليوم المحدد انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة (...) أصلة عن نفسه بموجب هوية وطنية رقم (...), ومشاركة ممثل المدعى عليها (...) هوية وطنية رقم (...). وبعد النظر في الدعوى وما قدم من مستندات، وحيث سبق إمهال المدعى لتحرير دعواه واستكمال ما اعتبرها من نقص أكثر من مرة؛ بناء عليه خلت الدائرة للمدعاة وإصدار القرار اللازم.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م ١١٣/١٤٣٨) بتاريخ ١١/٢/١٤٣٨هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤/١٢/١٤٤٨هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١١/٦/١٤٤١هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعى يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن اعتراضه على إعادة التقييم للربح الثالث من عام ٢٠١٨م، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣/١٤٣٨/١١٠٢) بتاريخ ٢٠١٤٣٨هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروع بالاعتراض خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، وحيث نصت المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»؛ وحيث إن الثابت أن المدعى تبلغ بالقرار في تاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٩م، وقدم اعتراضه بتاريخ ١٣/١١/٢٠١٩م، مما تكون معه الدعوى قدّمت خلال المدة النظامية وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة. ولما كانت الدعوى هي الوسيلة المقررة لأصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم، وبما أن المدعى لم يقم بتحرير دعواه على نحو وافي تتنفي معه الجهة والإيهام والغموض في المدعى به، الذي يشترط فيه أن يكون معلوماً ومتصوراً ومميراً حتى يتحقق المقصود والغاية الجوهرية منه بإصدار الحكم فيه، والفصل بالخصومة بإلزام المدحوق برد الحق إلى صاحبه؛ إذ يقدح في صيغة الدعوى جهالة تمنع من استيفاء المحكوم به وتوجيه المطالبة نحوه، حيث يكون المدعى به مجهولاً يتعدد بين أن يكون قد استوفاه أو لم يستوفه، وهذا العلم النافي للجهالة يكون بذات الشيء المدعى به (طلبات المدعى)، كما يكون العلم النافي للجهالة في سبب استحقاق المدعى به، وأن إغفال ذلك بعدم بسطه أمر فيه مخالفة لإجراءات شكلي جوهري استلزمه النظام

ضماناً للعدالة وحسن تطبيقها، وحيث إن المادة الثامنة من قواعد عمل لجان المنازعات والمخالفات الضريبية نصت على أنه: «ترفع الدعوى بصفية موقعة من المدعي أو من وكيله أو ممثله النظامي من خلال الأمانة العامة موجهة إلى لجنة الفصل، مستوفية للمتطلبات الآتية: ...، ٧- موضوع الدعوى وما يطلب المدعي وأسانيده...»، وبما أن الدائرة طلبت من المدعي تدبر دعواه بشكل واضح حتى يتسرى لها النظر في طلباته والفصل فيها.



القرار:

بناء على ما تقدم، وعملاً بأحكام الاتفاقية الموحدة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية؛
قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:

- اعتبار الدعوى كأن لم تكن؛ لعدم استيفاء المدعي النص الوارد في دعواه رغم إمهاله لهذا الغرض المدة النظامية وفقاً لمقتضى المادة الثامنة من قواعد عمل اللجان الضريبية.

صدر هذا القرار وجاهياً بحق الطرفين، ويعتبر نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وeddت الدائرة (يوم الأربعاء ١٣/٠٩/٢٠٢٠م الموافق ٢٠٢٠هـ) موعداً لتسليم نسخة القرار.

وصلَ الله وسَلَّمَ على نبِيِّنَا مُحَمَّدٌ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.